النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt

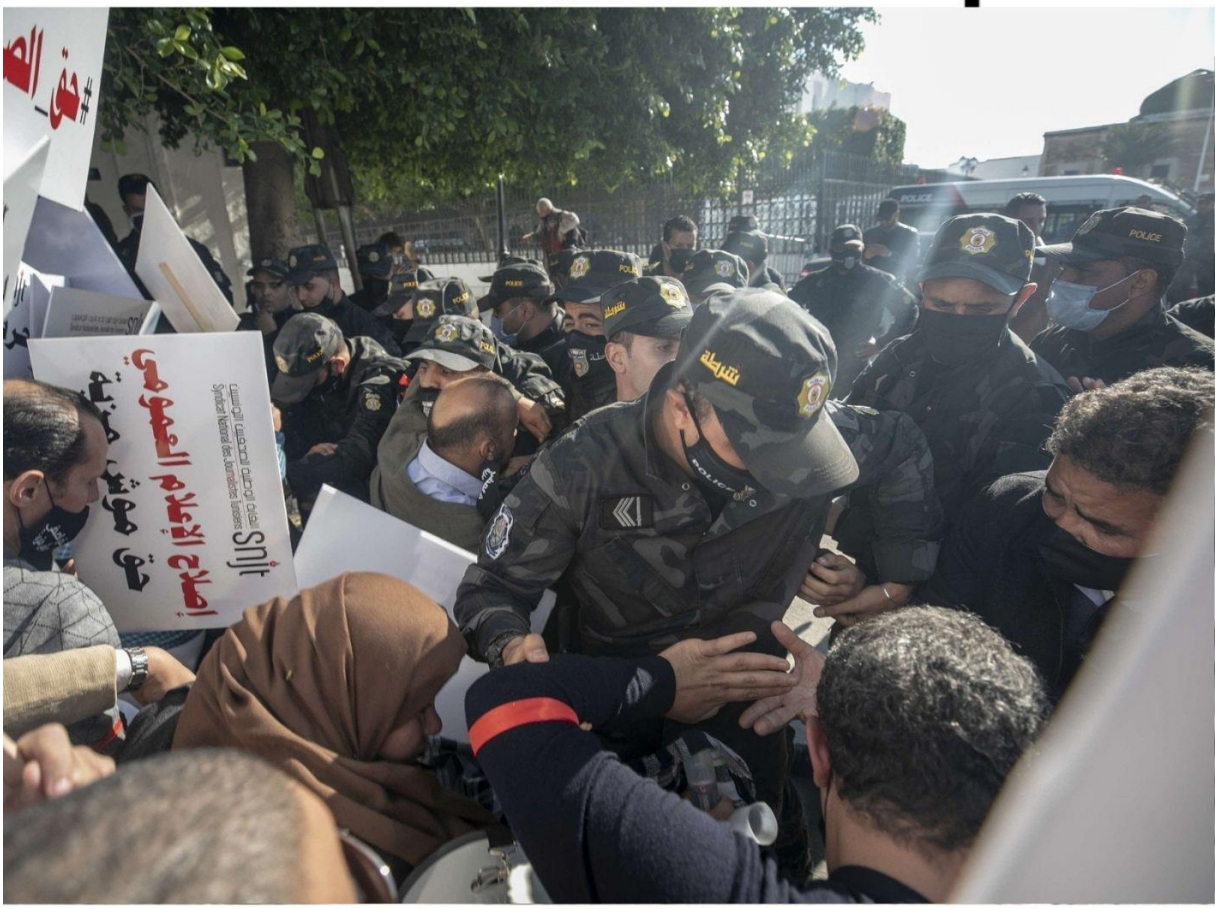

تقرير شهر
نوفمبر 2020

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

صورة الغلاف: ياسين قايدى

تقرير شهر نوفمبر 2020

النقـابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية

إعداد:

خولة شبح

مروى الكافي

محمود العروسي

منذر الشارني

الفصل 31 من الدستور التونسي

"حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر مضمونة
لا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات"

الفصل 49 من الدستور التونسي

يحدّد القانون الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وممارستها بما لا ينال من جوهرها. ولا توضع هذه الضوابط إلا لضرورة تقتضيها دولة مدنية ديمقراطية وبهدف حماية حقوق الغير، أو لمقتضيات الأمن العام، أو الدفاع الوطني، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، وذلك مع احترام التناسب بين هذه الضوابط وموجباتها. وتتكفل الهيئات القضائية بحماية الحقوق والحريات من أي انتهاك.

لا يجوز لأي تعديل أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة في هذا الدستور.

مقـــــدّمة عامـــــــــة

كان شهر نوفمبر2020 محطة فارقة بالنسبة للصحفيين والصحفيات في معركتهم لحماية حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، حيث عبروا عن غضبهم بسبب غياب الإرادة السياسية للحكومة التونسية التي رفضت نشر الاتفاقية المشتركة الخاصة بالصحفيين المحترفين بحمل الشارة الحمراء.

وخلال وقفة الصحفيين والصحفيات الاحتجاجية أمام قصر الحكومة بالقصبة، تم منعهم من دخول الساحة من قبل قوات الأمن وتم الاعتداء على بعض الصحفيين القادمين للتغطية وهو ما يعكس محاولة الهروب إلى الأمام.

ودعت النقابة رئاسة الحكومة إلى احترام تعهداتها والتزاماتها السابقة إزاء مطالب الصحفيين التونسيين ، ونبهت إلى خطورة غياب الإرادة السياسية في الإصلاح ودعم حرية الصحافة على المسار الديمقراطي في البلاد.

وقد عكس تصدر الأمنيين قائمة المعتدين هذا الواقع المأزوم لعلاقة السلطة التنفيذية ممثلة في رئاسة الحكومة مع الإعلام في تونس.

كما تواصلت حالات المنع من العمل وحجب المعلومات التي يمارسها الموظفون العموميون والمتمثلة في التعتيم على بعض الملفات الحارقة وقضايا تهم الشأن العام.

وخلال شهر نوفمبر دفع الصحفيون والصحفيات ثمن معالجتهم للملفات الاجتماعية، حيث اعتدى عليهم المحتجون في أكثر من مناسبة نتيجة عدم معرفتهم بطبيعة العمل الصحفي واعتبارهم الصحفيين جزء من المشكل.

ويهم النقابة أن تنبه إلى أن الصحفيين ناقلو خبر عبر أشكال مختلفة وهدفهم الأساسي هو خدمة المصلحة العامة.

كما كان الصحفيون والصحفيات خلال شهر نوفمبر 2020 ضحايا لحملات على شبكات التواصل الاجتماعية استهدفتهم من أجل خوضهم في مواضيع متعلقة بالسياسة ومكافحة الفساد والقضايا الاجتماعية. وقد اتسمت بعض الحملات على الصحفيات الإناث بطابع تمييزي يقوم على النوع الاجتماعي بتركيزها على الجانب الأخلاقي للتشويه.

وتعتبر النقابة أن هذه الحملات نتاج للثقافة الاجتماعية القائمة على تشيء المرأة، وتذكر بالأهمية الكبرى التي تضطلع بها الصحفيات في الميدان إلى جانب زملائهن الذكور، وتدعو الجميع الى احترام الحياة الخاصة لهن وتحفز الصحفيات على التشكي ضد المعتدين عليهن كخطوة أساسية لمناهضة هذه الظاهرة الخطيرة على حرية عمل المرأة الصحفية.

ولا تخفي النقابة تخوفها من غياب الإرادة السياسية لدى الحكومة برئاسة هشام المشيشي في حل ملف الإعلام وظهور بوادر التراجع على الضمانات التي تحققت بعد الثور من ذلك عدم احترام قرارات القضاء ووضع عوائق غير مشروعة في مسار الحصول على المعلومة.

وتعول النقابة على شركائها من منظمات المجتمع المدني وتفهم المواطنين لطبيعة عمل الصحفي من أجل الدفاع عن مكاسب حرية التعبير التي تحققت بعد الثورة، خاصة في ظل غياب إرادة سياسية لحماية حرية التعبير وتعول عليهم في دعم المسار التشريعي داخل مجلس نواب الشعب والتصدي لمحاولات التراجع عنها.

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

مقـــــــــــدمة إحصـــــــــــائية

تراجع نسق الاعتداءات على الصحفيين والصحفيات خلال شهر نوفمبر 2020 مقارنة بشهر أكتوبر من نفس السنة، حيث سجلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين 14 اعتداء خلال شهر نوفمبر 2020. وقد ورد على الوحدة خلال فترة التقرير 18 إشعارا بحالة عبر الاتصالات المباشرة أو الرصد على شبكات التواصل الاجتماعي وحوامل المؤسسات الإعلامية.

وكانت الوحدة قد سجلت 17 اعتداء خلال شهر أكتوبر 2020 من أصل 20 إشعارا بحالة.

وقد طالت الاعتداءات خلال شهر نوفمبر 18 صحفية وصحفيا و4 مؤسسات إعلامية.

وقد توزع الضحايا حسب الجنس إلى 7 نساء و11 رجلا.

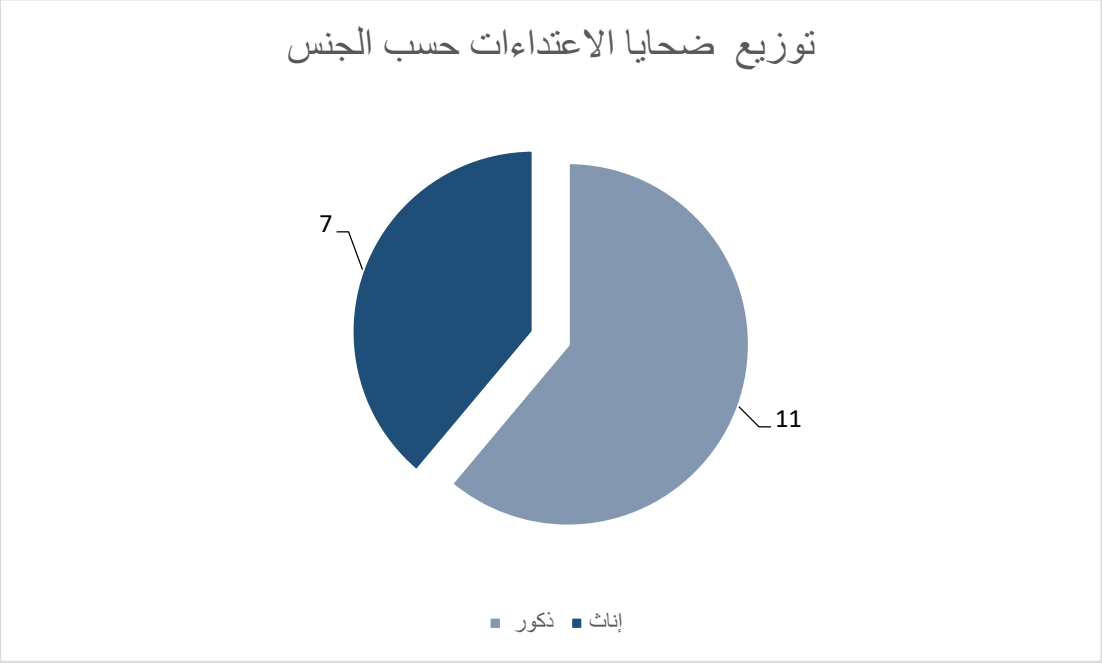

ويعمل الصحفيون والصحفيات الضحايا في 14 مؤسسة إعلامية من بينها 6 إذاعات و4 قنوات تلفزية و3 مواقع الكترونية وصحيفة مكتوبة وحيدة.

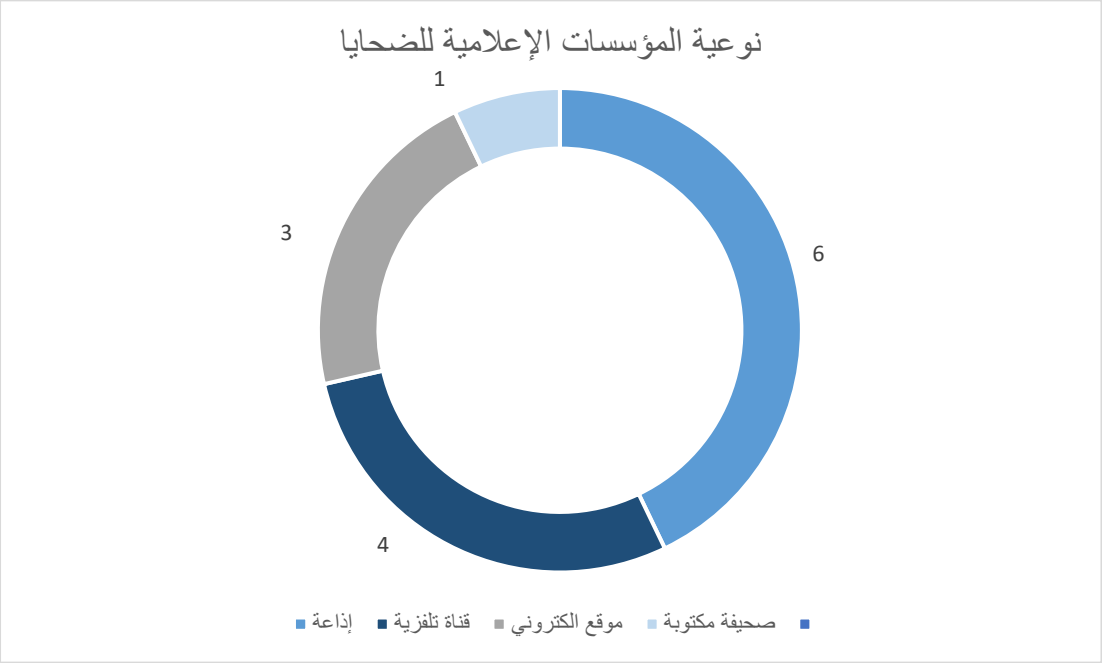

ويعمل الصحفيون والصحفيات الضحايا في 12 مؤسسات تونسية ومؤسستين أجنبيتين من بينها 10 مؤسسات خاصة و3 مؤسسات عمومية ومؤسسة مصادرة وحيدة.

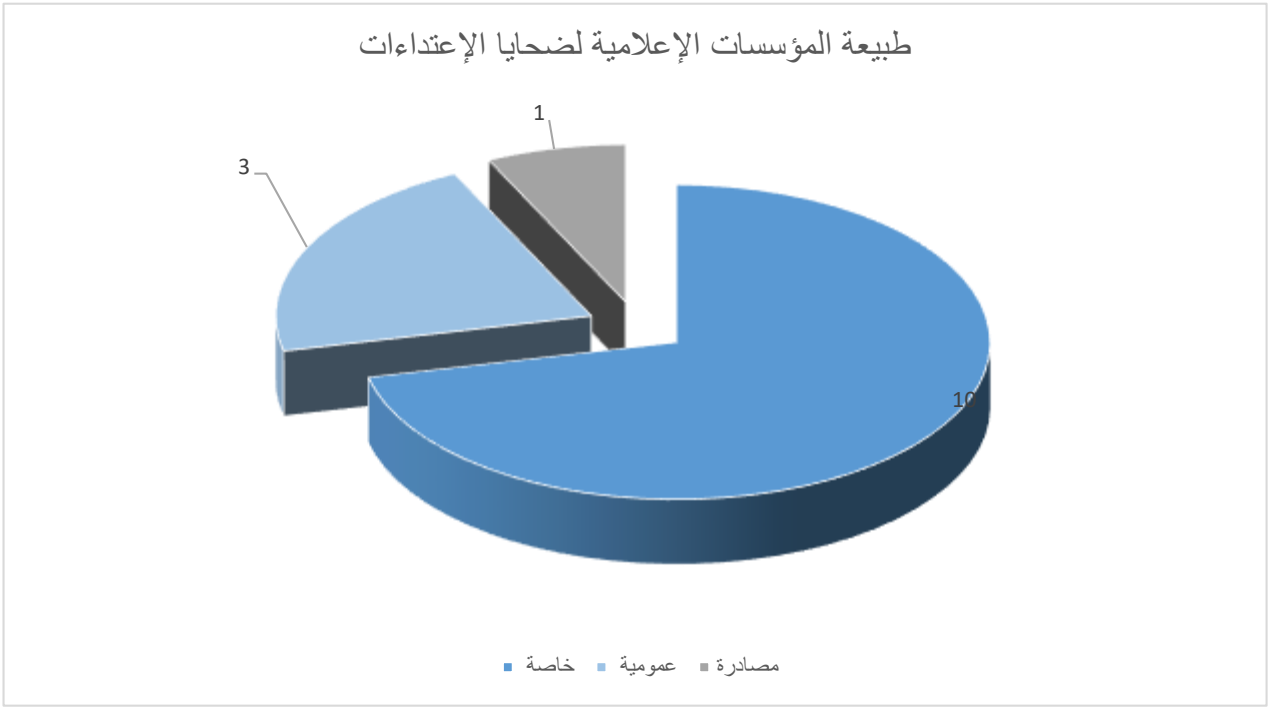

وكان عمل الصحفيين والصحفيات على مواضيع اجتماعية سبب في الاعتداء عليهم في 7 مناسبات، وتعرض الصحفيون و الصحفيات العاملون والعاملات على قضايا مكافحة الفساد

والمواضيع الصحية والسياسية لاعتدائين لكل منها. وكانت المواضيع الأمنية سببا في اعتداء وحيد على الصحفيين والصحفيات.

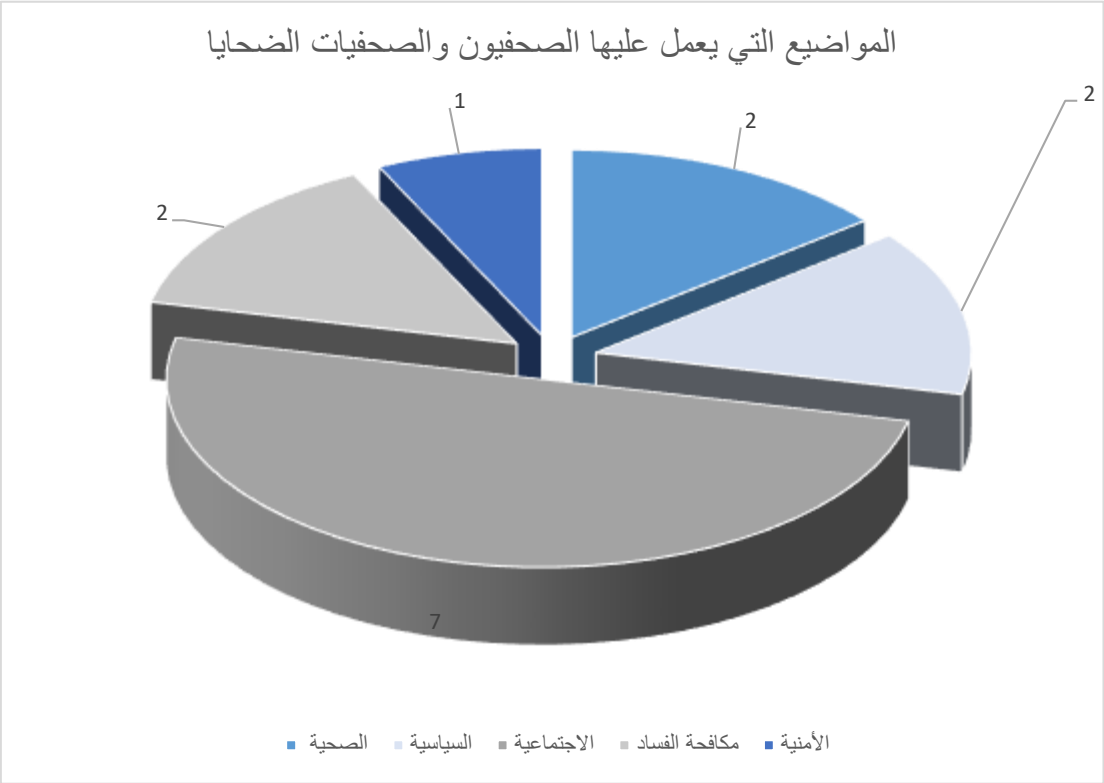

ارتفعت وتيرة حالات المنع من العمل خلال شهر نوفمبر 2020 حيث سجّلت وحدة الرصد 6 حالات لتوصل حجب المعلومات والمطالبة بالتراخيص. كما سجلت الوحدة تواصل الاعتداءات اللفظية وحالات التحريض والمضايقة في مناسبتين لكل منها. وسجلت الوحدة حالتي احتجاز من بينها حالة كان مسؤولا عنها مواطنون محتجون.

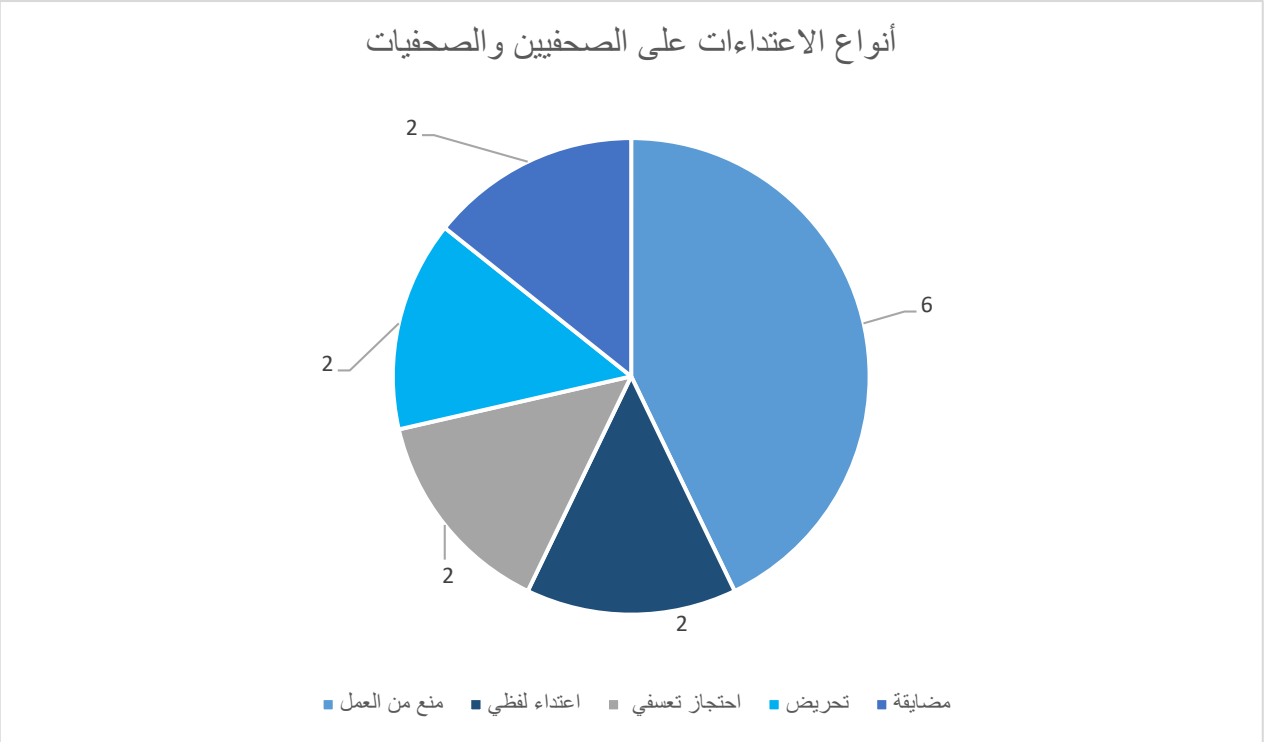

وقد وقعت الاعتداءات على الصحفيين والصحفيات في 3 مناسبات في الفضاء الافتراضي وفي 11 مناسبة في الفضاء الحقيقي.

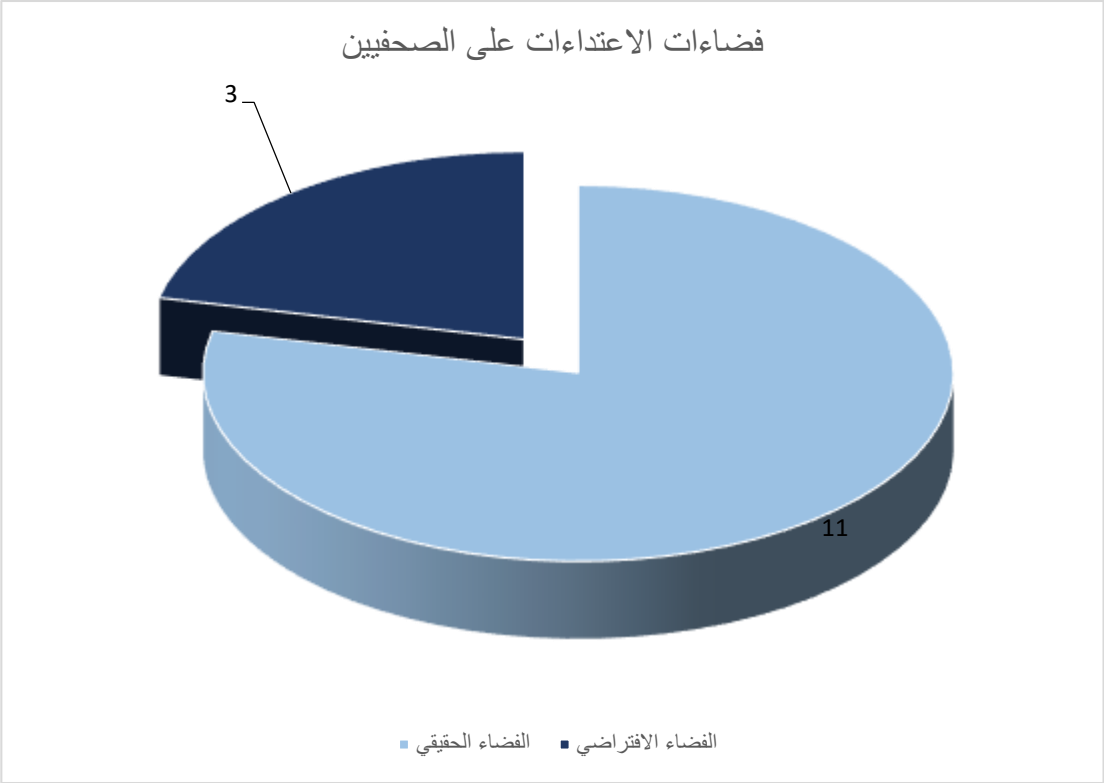

وعاد الأمنيون الى تصدر قائمة المعتدين على الصحفيين والصحفيات في 7 مناسبات، تلاهم موظفون عموميون ومواطنون بـ 3 اعتداءات لكل منهما.

وكان مشجعو جمعية رياضية مسؤولون عن اعتداء وحيد.

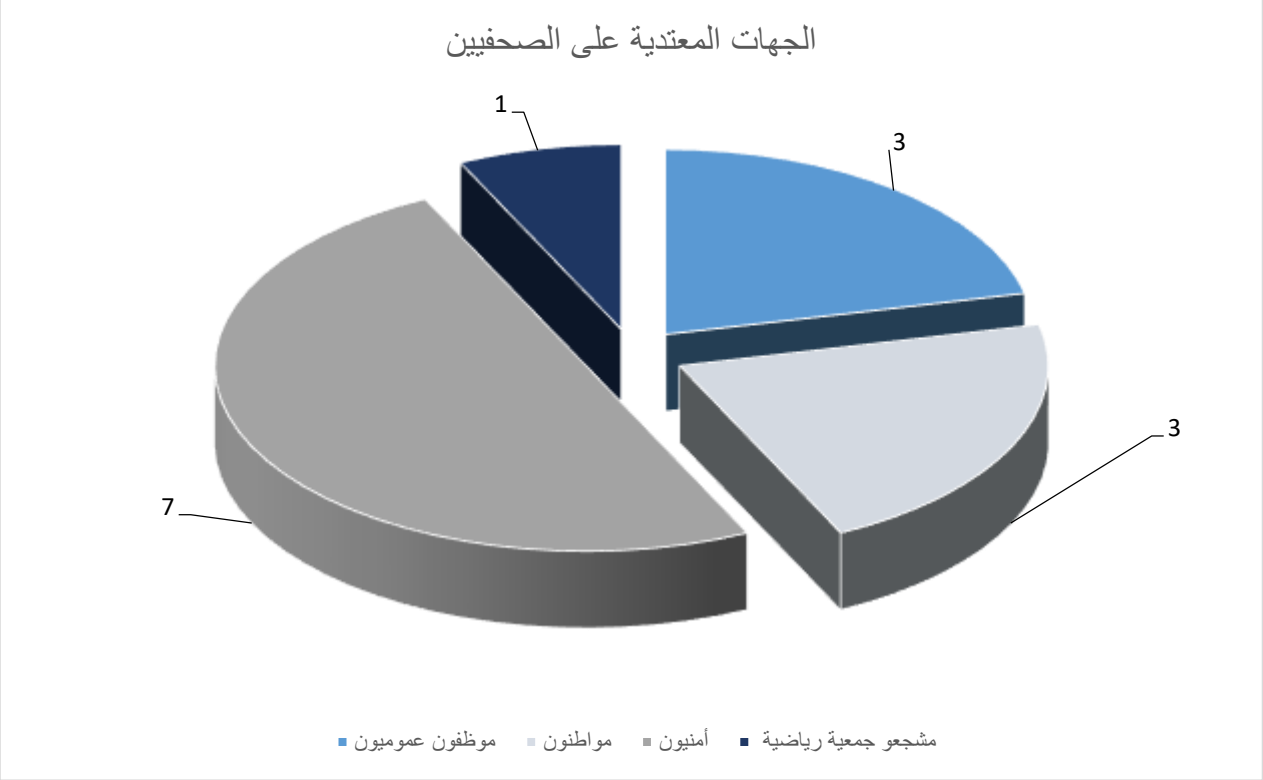

وتوزعت خارطة الاعتداءات بين عدة ولايات، حيث سجلت وحدة الرصد 7 حالات اعتداء في ولاية تونس و3 حالات اعتداء في ولاية نابل وحالتي اعتداء في ولاية قفصة وحالة وحيدة في ولايتي سوسة والقيروان.

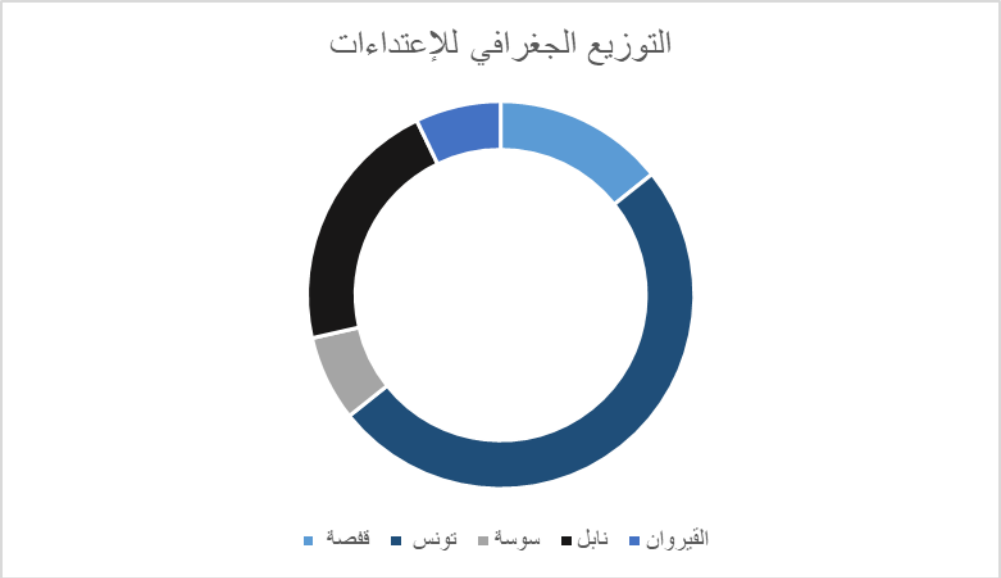

تواصل العوائق أمام الحصول على المعلومة

تواترت خلال شهر نوفمبر 2020 حالات حجب المعلومات من قبل المسؤولين الجهويين وحالات المنع من العمل بدعوى ضرورة الحصول على تصريح بالتصوير أو إذن للحديث حول مواضيع. وتعيق هذه الممارسات حق الصحفي والصحفية في الحصول على المعلومات وضربا لجوهر حق المواطن في إعلام حر وتعددي.

*** منع علي الطرابلسي من العمل بنابل**

المكان: ولاية نابل

التاريخ: 14 نوفمبر 2020

المعتدى عليهم: علي الطرابلسي الصحفي بـ "راديو ماد"

المعتدي: موظفون عموميون

الوقائع:

تعرض الصحفي بـ "راديو ماد" علي الطرابلسي الى المنع من العمل من قبل مسؤولين بلديين خلال اجراءه تقريرا حول ظروف العمل بالمستودع البلدي خلال جائحة "كورونا"، وقد طالب المسؤولين الصحفي بترخيص التصوير المسبق مما اضطره الى مغادرة المكان خوفا من ردود أفعال سلبية ضده.

*** مضايقة محمد علي جرادة بنابل**

المكان: ولاية نابل

التاريخ: 16 نوفمبر 2020

المعتدى عليهم: محمد علي جرادة مراسل "تلفزة تي في" والمصور المرافق له قيس الصالحي

المعتدي: موظفون عموميون

الوقائع:

تم منع مراسل قناة "تلفزة تي في" محمد علي جرادة والمصور المرافق له قيس الصالحي من العمل خلال إنجازه تقريرا تلفزيا حول الأسعار في السوق البلدي بقرمبالية. حيث تنقل الفريق الصحفي الى

السوق البلدي وقام باستجواب بعض التجار والمواطنين حول الأسعار، وفور تفطن أحد أعوان الحراسة توجه نحوه وطالبه بالتوقف عن العمل مؤكدا أن التصوير يتطلب ترخيص مسبق ما اضطر الصحفي الى المغادرة.

*** حجب معلومة عن ريم التركي الصحفية بـ "نجمة أف أم"**

المكان: ولاية سوسة

التاريخ: 19 نوفمبر 2020

المعتدى عليهم: ريم التركي الصحفية بإذاعة "نجمة أف أم"

المعتدي: موظفون عموميون

الوقائع:

رفض معتمد منطقة كندار من ولاية سوسة الإدلاء بتصريح للصحفية بإذاعة "نجمة أف أم" خلال استفسارها ضمن برنامجها "زووم 73" حول حادث وفاة عامل بناء نتيجة سعق كهربائي بسلك ملقى في الطريق العام جد بالمنطقة. وقد تعلل المعتمد بضرورة حصوله على ترخيص من السلطات الجهوية قبل التصريح في وسائل الإعلام.

وقد تواصلت وحدة الرصد مع المعتمد المعني الذي أكد تعاونه مع الصحفيين مشددا على أنه ملزم بالحصول على تصريح من المعتمد الأول للتدخل في وسائل الإعلام. وبالاستفسار عن الموضوع أكد المعتمد الأول بالمنطقة أن التصريحات مرتبطة بدواعي تنظيمية طلب فيها من المعتمدين الرجوع إليه قبل الادلاء بتصريحات ليتأكد من إلمامهم بالموضوع المراد نقاشه، وتعهد بالتدخل في البرنامج لتوضيح ملابسات الحادث.

*** احتجاز كاميرا تصوير إسلام الحكيري ومنعه من العمل**

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 26 نوفمبر 2020

المعتدى عليهم: إسلام الحكيري المصور الصحفي المستقل

المعتدي: أمنيون

الوقائع:

منع أعوان من الأمن الموجودون بساحة الحكومة بالقصبة المصور الصحفي المستقل إسلام الحكيري خلال تغطيته للوقفة الإحتجاجية التي نظمتها النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين.

حيث وفور تفطن الأمنيين لتواجده توجه نحوه أحد الأعوان وطالبه بعدم التصوير وعمل على افتكاك الكاميرا منه وحاول الإطلاع على محتوياتها. ولم يتم إعادة الكاميرا إلا بتدخل الصحفيين المتواجدين بالمكان.

*** منع حنان العريض من العمل بمجلس نواب الشعب**

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 28 نوفمبر 2020

المعتدى عليهم: حنان العريض الصحفية بـ "إذاعة تونس التونسية"

المعتدي: أمنيون

الوقائع:

تعرضت الصحفية بـ"إذاعة تونس التونسية" حنان العريض إلى المنع من الوقوف للتصوير في المكان المخصص للصحفيين في قاعة الجلسات العامة بمجلس نواب الشعب.

حيث فور وقوف العريض لتصوير بث مباشر لتدخلات النواب خلال الجلسة العامة توجه نحوها أحد الأمنيين وطالبها بالجلوس والتصوير من مكان جلوسها مؤكدا لها أنه تم رصدها وتلقى تعليمات بمنع وقوفها للتصوير.

اعتبرت الصحفية أن تدخل الأمني لمنعها من التصوير جاء تنفيذا لتعليمات صدرت له، مستغربة من الجهة المسؤولة عن هذه القرارات المعطلة للعمل الصحفي.

وقد أكد خالد مجاهد أنه لا يستبعد وقوع سوء تفاهم مشددا أنه سيسعى إلى تجاوز مثل هذه الحادثة وتفادي عدم تكرارها.

*** منع منير بن نصر من العمل من مستشفى الحسين بوزيان**

المكان: ولاية قفصة

التاريخ: 30 نوفمبر 2020

المعتدى عليهم: الصحفي بـ "إذاعة قفصة"

المعتدي: موظفون عموميون

الوقائع:

تعرض الصحفي بإذاعة قفصة منير بن نصر، إلى المنع من العمل من قبل المدير بالنيابة لمستشفى الحسين بوزيان بقفصة على اثر تنقل الفريق الصحفي طلبا لتصريح من أحد المسؤولين بالمستشفى حول المساعدة العينية المتحصل عليها من إحدى الشركات الخاصة.

حيث تعامل المدير مع الفريق الصحفي بطريقة فجة خلال سعيه للحصول على تصريح منه ما اضطرهم للمغادرة.

وبتواصل وحدة الرصد مع المدير بالنيابة أكد أنه كان في حالة تشنج نتيجة انغماسه في حل اشكال عاجل وأنه معروف بتعاونه مع الصحفيين وتيسيره لعملهم مقدما اعتذاره وتواصل مع المؤسسة الإعلامية في الغرض.

الصحفيون والصحفيات يدفعون ثمن عملهم الصحفي

تواصلت الاعتداءات على حرية الصحافة وحرية الصحفيين والصحفيات، وتواصلت حالات العنف اللفظي وبعض الاعتداءات المسلطة على الصحفيات الإناث على أساس النوع الاجتماعي حيث تواصلت حملات التحريض والتشويه والاعتداءات اللفظية عليهن، كما تعرض الصحفيون والصحفيات إلى عمليات احتجاز تعسفي سجلت إحداهن من قبل مواطنين في ولاية قفصة. واستهدفت الاعتداءات الصحفيين والصحفيات خاصة خلال عملهم على مواضيع متعلقة بمكافحة الفساد أو المواضيع الاجتماعية.

*** تحريض يطال مؤسسات إعلامية**

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 2 نوفمبر 2020

المعتدى عليهم: موقع kapitalis وإذاعة "شمس أف أم" و قناتي "الحوار التونسي" و"قناة التاسعة"

المعتدي: مواطنون

الوقائع:

عمد العميد المتقاعد من وزارة الداخلية هشام المدب خلال حضوره في قناة "الزيتونة"، الى توجيه اتهامات خطيرة لموقع kapitalis وإذاعة "شمس أف أم" وقناتي "الحوار التونسي" و"التاسعة" بـ"اثارة البلبلة" و "الدفع إلى الاقتتال الداخلي" على خلفية تغطيتها للجدل الحاصل حول عملية "نيس" الإرهابية، اتهامات تصنف في خانة التحريض وتهدد أمن المؤسسات الإعلامية وصحافييها.

*** احتجاز تعسفي يطال منتصر ساسي**

المكان: ولاية نابل

التاريخ: 2 نوفمبر 2020

المعتدى عليهم: منتصر ساسي مراسل إذاعة "شمس أف أم"

المعتدي: أمنيون

الوقائع:

قام أعوان أمن بنابل باحتجاز منتصر ساسي الصحفي ومراسل إذاعة "شمس أف أم" بولاية نابل، بتهمة القيام بنشاط صحفي دون ترخيص، وإحالته على النيابة العمومية بمحكمة نابل الابتدائية بحالة تقديم.
حيث وفور تلقي أعوان الأمن اشعار بوجود منتصر ساسي أمام بيت والي نابل، توجهت دورية نحوه وعملت على اصطحابه إلى مركز الأمن حيث حرروا ضده محضر بحث موجهين إليه تهمة القيام بعمل صحفي خاضع للترخيص ووقع عرضه على النيابة العمومية التي قررت إطلاق سراحه لعدم وجود تهمة يمكن توجهها له.

*** تحريض على منى البوعزيزي**

المكان: ولاية القيروان

التاريخ: 13 نوفمبر 2020

المعتدى عليهم: منى البوعزيزي الصحفية بجريدة "الشروق"

المعتدي: أمنيون

الوقائع:

استهدفت صفحات وحسابات شخصية لأمنيين على شبكة التواصل الاجتماعي "فايس بوك" جريدة "الشروق" والصحفية بها منى البوعزيزي اثر نشرها ملفا حول "أوكار الدعارة" بولايات سوسة ونابل والقيروان بتاريخ 12 نوفمبر 2020.
فقد نشرت الصفحة الرسمية للنقابة الأساسية للأمن الوطني بالقيروان تدوينة استهدفت فيها الصحفية وعمدت إلى سبها وشتمها متهمة إياها بنشر أخبار زائفة حول تورط أحد الأمنيين بالقيروان في حماية هذه الأوكار المخالفة للقانون.
وتوجه أمنيون إلى الصحفية منى البوعزيزي بعبارات نابية في تعليقاتهم تقوم على التمييز على أساس النوع الاجتماعي وعمدوا الي تهديدها بأفعال يعاقب عليها القانون.
وستتقدم الصحفية بشكاية في حق كل من تورط في التحريض عليها وسبها وشتمها والمس من كرامتها الإنسانية.

*** اعتداء لفظي على خولة بوكريم**

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 26 نوفمبر 2020

المعتدى عليهم: خولة بوكريم الصحفية بموقع درج

المعتدي: أمنيون

الوقائع:

اعتدت عنصر من الأمن المتواجدون بساحة الحكومة بالقصبة على الصحفية بموقع "درج" خلال تدخلها لفائدة زميلها إسلام الحكيري الذي صادر أعوان أمن كاميرا تصويره خلال تغطيته وقفة احتجاجية نظمتها نقابة الصحفيين.

حيث وفور تفطن الصحفية لافتكاك الأمن لكاميرا التصوير توجهت الي أعوان الأمن المعتدين محاولة التدخل لفائدة زميلها، وأمام تمسكها بحق زميلها اعتدى عليها أحد الأعوان لفظيا.

*** اعتداء على حرية الصحافة**

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 26 نوفمبر 2020

المعتدى عليهم: الصحفيون المحتجون

المعتدي: أمنيون

الوقائع:

حاولت قوات الأمن الموجودة بساحة الحكومة بالقصبة منع الصحفيين من دخول الساحة خلال تنظيمهم لوقفة احتجاجية. حيث عمدت إلى دفعهم بشدة ما أدى إصابة عضوي المكتب التنفيدي عبد الرؤوف بالي وسامي النصري ورئيس فرع النقابة بمؤسسة "كاكتوس برود" وليد بورويس.

*** اعتداء على فريق عمل "موزاييك أف أم"**

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 29 نوفمبر 2020

المعتدى عليهم: المصور الصحفي حسام بو حلي والصحفية بشرى السلامي العاملين بإذاعة "موزاييك أف أم"

المعتدي: أمنيون

الوقائع:

منع أعوان أمن بساحة الحكومة بالقصبة فريق إذاعة "موزاييك أف أم" من العمل خلال تغطيتهم لوقفة احتجاجية نظمها عمال الحضائر بالقصبة.
ففور تفطن أعوان الأمن لوجود الفريق الصحفي توجه نحوهم أحد الأمنيين وطالب المصور الصحفي بالتوقف عن التصوير طالبا منه تغيير مكانه وقد تدخلت لفائدته زميلته بشرى السلامي وبعد نقاش حاد بين الصحفيين والأمنيين تدخل آمر الأمن بالمكان لفظ الإشكال وتمكينهم من مواصلة عملهم.

*** اعتداء على صحفيين بأم العرايس**

المكان: ولاية قفصة

التاريخ: 26 نوفمبر 2020

المعتدى عليهم: الصحفية عائشة الجمني والمصور الصحفي الصادق بوعوني العاملين بالتلفزة التونسية

المعتدي: مواطنون

الوقائع:

احتجز محتجون بمنطقة أم العرايس من ولاية قفصة الفريق الصحفي للتلفزة الوطنية خلال تنقله لتغطية الاحتجاجات.
حيث تنقل الفريق الصحفي لتغطية احتجاجات المواطنين بولاية قفصة الرافضين للقرارات الأخيرة لرئيس الحكومة "هشام المشيشي ". وقد قطع المحتجون الطريق أمام سياة التلفزة التونسية واحتجزوا الصحفيين لمدة ساعة إلا ربع في الطريق العام.
وقد هدد المحتجون الفريق الصحفي بحرق سيارتهم، لكن بعد نقاش طويل معهم وتمكينهم من التعبير عن رأيهم تم فض الإشكال والسماح لهم بالعبور.

*** حملة تطال الصحفية فرح بن عمارة**

المكان: ولاية تونس

التاريخ: 28 نوفمبر 2020

المعتدى عليهم: فرح بن عمارة الصحفية باذاعة "اي اف ام"

المعتدي: مواطنون

الوقائع:

طالت الصحفية بإذاعة "اي أف أم" فرح بن عمارة حملة على شبكة التواصل الاجتماعي "فايس بوك" إثر نشر قناة "التاسعة" ومضة حول حضورها في برنامج "ديما لاباس" حول المواضيع الاجتماعية التي تطرحها في برنامجها ونسبت لها كلاما لم تقله. وفور نشر الومضة عمل نشطاء التواصل الاجتماعي إلى سبها وشتمها وتشويهها.

التعليق القانوني العام

خلال شهر نوفمبر 2020 تنوعت الاعتداءات والانتهاكات المسجلة ضد الصحفيين والصحفيات خلال أداء عملهم. كانت أوضح الانتهاكات وأكثرها ممارسة هي منع الصحفيين والصحفيات من ممارسة عملهم على الميدان من قبل عدة أطراف مثل الأمن والإدارة والجمهور ووصل الأمر في هذا الباب إلى مطالبة الصحفي والصحفية بتغيير المكان الذي يلتقط منه الصور أو التصوير في وضعية الجلوس، وهي مطالب بقدر ما تثير السخرية، فإنها تؤشر إلى إرادة لوضع اليد على قطاع الصحافة وتوجيهه وفق أجندات سياسية.

ومازال بعض المواطنين، وخاصة في المناطق الداخلية للبلاد يلقون باللائمة على الإعلام وكأنه المسؤول عن قصورهم ومعاناتهم والحال أنه يحاول جاهدا نقل صور تلك المعاناة للجهات المسؤولة عسى أن يجدوا الحلول الملائمة.

وتؤشر حالة قفصة إلى خطورة ما يمكن أن يتعرض له الصحفيون والصحفيات العاملون والعاملات على الميدان من احتجاز واعتداء على حريتهم في التنقل والعمل.

ورغم وجود بعض الطواقم الصحفية للعمل في أماكن عامة ومفتوحة للعموم فإن بعض المسؤولين والموظفين العموميين يصرون على مطالبتهم بالاستظهار بتراخيص التصوير في تلك الأماكن وهو ما يخالف مبادئ حرية العمل الصحفي التي يضمنها الدستور والمواثيق الدولية ولا يعرف ما إذا كان أولئك الموظفون يتصرفون من تلقاء أنفسهم أم أنهم ينفذون إرادات خفية ترفض الظهور على السطح.

ومرة أخرى تؤكد وحدة الرصد أن التصوير في الأماكن العامة والمفتوحة لا يتطلب أي ترخيص مسبق ومنذ صدور المنشور عدد 4 عن رئاسة الحكومة، ورغم التصريح العلني بالرجوع عنه، فإن المرؤوسين في الإدارة التونسية أًصبحوا لا يقبلون بالإدلاء بتصريحات إلى وسائل الإعلام إلا بعد الاسترخاص من رؤسائهم.

ولتبرير هذه الممارسات التي تحد من النفاذ إلى الأخبار والمعلومات، يصرح بعض الرؤوساء أن المسؤول الأقل رتبة ليس له اطلاع كاف على الموضوع محل عمل الصحفي أو الصحفية وأنه يخشى أن يدلي بمعطيات مغلوطة.

ومازال الفضاء الافتراضي مرتعا خصبا لبعض الفئات ومنها بعض النقابات الأمنية التي تستهدف بعض الصحفيين والصحفيات على خلفية تحقيقات استقصائية تكشف عن فساد بعض الأفراد من جهاز الأمن،

وعوض أن تشجع تلك النقابات مبادئ النزاهة ومحاربة الفساد فإنها تنخرط في حملات محمومة ضد الصحفيين والصحفياتالذين يتجرؤون على كشف التجاوزات والرشوة.

ولأسباب سياسية يتم في بعض الحالات استهداف صحفيين والصحفيات ومؤسسات إعلامية ونعتها بالعمالة للأجنبي ونشر تقارير مخابراتية... إلخ، وهي ممارسات تصدر في حالات عن مشاركين في برامج إعلامية.

ومازال البحث عن الإثارة يحرك بعض وسائل الإعلام وخاصة التلفزية منها ولو على حساب المهنية واحترام الضيوف والمشاهدين.

وكان يكفي في حالات تصحيح الخطأ ومراجعة الومضة الإشهارية للحصة المعنية حتى ينتهي الاشكال، لكن الإصرار على الخطأ يغلب جريا وراء نسبة المشاهدة.

إن الممارسات والانتهاكات الموثقة خلال الشهر الفائت تخرق عديد القواعد القانونية:

- خرق المادة 9 من المرسوم 115 الذي يمنع فرض أي قيود تعوق حرية تداول المعلومات وتعطل حق المواطن في إعلام حر وتعددي وشفاف.
- خرق المادة 10 من المرسوم حول حق الصحفي ي النفاذ للأخبار والمعلومات والبيانات والاحصائيات.
- خرق المادة 11 من المرسوم التي تمنع تعريض الصحفي لأي ضغط من جانب أي سلطة.
- خرق المادة 12 من المرسوم التي تنص على أنه لا يجوز أن تكون المعلومات التي ينشرها الصحفي سببا للمساس بكرامته

ويعاقب الفصل 51 من المرسوم كل من يحض على الاعتداء على الحرمة الجسدية للإنسان بواسطة وسائل الإعلام.

التوصيـــــــــــات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما سجلته من مخاطر محدقة بالعمل الصحفي خلال شهر نوفمبر 2020 تدعو:

- رئاسة الحكومة الى تتبع الموظفين العموميين الذين يضعون عوائق غير مشروعة تحول دون حصول الصحفي والصحفية على المعلومة
- رئاسة الحكومة بتعميم مراسلات داخلية بإلغاء المناشير والأوامر التي أكدت سابقا أن تم إيقاف العمل بها والتي تعيق سعي الصحفي والصحفية للحصول على المعلومة داخل المؤسسات العمومية واحترم حقه في معلومة آنية ودقيقة.
- وزارة الداخلية إلى ضرورة التحقيق في الاعتداءات التي مارسها أعوانها على الصحفيين والصحفيات ومد النقابة الوطنية للصحفيين بنتائجها.
- الصحفيين والصحفيات والمنظمات الوطنية الى التحرك في اتجاه مناصرة قضايا حرية الصحافة وتحركات النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين في معركة ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحماية حرية الصحافة.
- الصحفيين والصحفيات والمنظمات الوطنية إلى التضامن مع الصحفيين والصحفيات ضحايا الاعتداءات والدفع في اتجاه استراتجية وطنية لحماية الصحفيين والصحفيات من كل أشكال العنف.

أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفّذ بالشراكة مع:

اليـــــــــونســـــــــــكو.